قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٦ . وقد كرس هذا القرار معالجة قضية فلسطين ــ قضية شعب فلسطين ــ باعتبارها قضية لاجئين !!.. أي حدث في مجلس الامن في عام ١٩٦٧ ، ما حدث في الجمعية العمومية في عام ١٩٥٢ . بل كان ذلك، في هذه المرة ، ضربة أقسى موجهة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته تسددها دول مجلس الامن في ظروف عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وتجدد اندلاع الثورة الفلسطينية. أي في ظروف أصبح فيها العدوان الصهيوني على فلسطين والارض العربية أكثر افتضاحا من أي وقت سابق ، وأصبح فيها صوت الشعب الفلسطيني عاليا . لان هذه الظروف كان يجب أن تعيد القضية الفلسطينية الى الجمعية العمومية لهيئة الامم ، على صورتها الصحيحة ، لا أن تغيبها عن مجلس الامن أيضا .

ثانيا ــ الشعب الفلسطيني وقرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣ :

كان من نتائج اندلاع الثورة الفلسطينية وتصاعدها ، وتراكم نجاحاتها ، أن أحدثت تغييرا أساسيا وجوهريا في الوضع بالنسبة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، حيث أبرزت الشخصية الفلسطينيه المستقلة ممثلة بالمقاتل الفلسطيني الذي يناضل من اجل تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني متمثلا بالكيان الصهيوني . واعادت قضية شعب فلسطين من قضية لاجئين في نظر مجلس الامن وهيئة الامم الى قضية شعب ثابت الحقوق الوطنية ، وله حق تقرير المصير . وادخلت قضية النضال الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني ضمن قضايا التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري . وقد انعكست هذه الانجازات ، على درجات متفاوتة ومتصاعدة ، في مجالات عدة ، عربيا وعالميا ، بما في ذلك هيئة الامم المتحدة . ويمكن أن نرى هذا الانعكاس وتصاعده من خلال مراجعه منجزات دورات الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في الاعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

١ ــ الدورة الرابعة والعشرون ، عام ١٩٦٩ :

لقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا في ١٩٦٩/١٢/١٠ في الدورة ٢٤ ، حمل رقم ٢٥٣٥ ب ، تحت بند « التقرير السنوي لمدير وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الاونروا) » ، نص على أن « الجمعية العمومية اذ تقر بأن مشكلة اللاجئين العرب نشأت عن انكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها المقررة في ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، تعود فتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » . وكان هذا القرار أول انتقالة جديدة بقرارات الجمعية العمومية من حيث الاقرار بأن اللاجئين الفلسطينيين **شعب له حقوق ثابتة وفقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .**

٢ ــ الدورة الخامسة والعشرون ، عام ١٩٧٠ :

جاء قرار الجمعية العمومية في الدورة ٢٥ عام ١٩٧٠ تحت بند « تقرير مدير الاونروا » تأكيدا للقرار السابق ٢٥٣٥ ب ، ولكن مفصلا الحقوق الثابتة بما نصه « ضرورة الاخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة .. » واعترفت الجمعية العمومية « لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق ، وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة » . ان هذه الاضافات تعتبر خطوة متقدمة على القرار رقم ٢٥٣٥ ب .

وتحت بند « الوضع في الشرق الاوسط » من الدورة ٢٥ نفسها ، قررت الجمعية